النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt

تقرير شهر سبتمبر 2025

النقـابة الوطنية للصحفيين التونسيين

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens snjt

تقرير شهر سبتمبر 2025

النقـابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

فريق وحدة الرصد

المنسقة:
خولة شبح

الراصدة:
مروى الكافي

التعليق القانوني:
الأستاذ منذر الشارني

المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

1. لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة.
2. لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود, سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.
3. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

المقدمة العامة

تواصل خلال شهر سبتمبر 2025 ارتفاع نسق الاعتداءات المسلطة على الصحفيين في ظل تراجع مناخ الحريات وتقلص هامش حرية التعبير والتمتع بالحق في النفاذ إلى المعلومة وهي مؤشرات تعكس هشاشة بيئة العمل الصحفي وعدم وجود إرادة واضحة لضمان الحماية القانونية والعملية للصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات.

وتأتي هذه التطورات في وقت يشهد فيه وضع التمتع بالحق في النفاذ إلى المعلومة والوصول إليها تراجعا واضحا بعد تعطل عمل هيئة النفاذ إلى المعلومة وفرض الوزارات والمنشآت العمومية والجهات الرسمية إجراءات تعيق هذا الحق عبر فرض ارسال طلبات الحصول على تصريحات رسمية إلى الوزارات ما أعاق الدور الفاعل للصحافة المحلية في معالجة القضايا ذات العلاقة بالشأن العام وبمدى نجاعة السياسات العامة في معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

هذا المؤشر الذي يضرب في مقتل معايير الشفافية التي يجب أن تضطلع بها الجهات خاصة الرسمية, في ظل استمرار العمل بالمنشورين عدد 19 وعدد 4 الذين قيدا إمكانية التصريح الإعلامي وهو ما جعل الحصول على المعلومة رهين التقديرات السياسية والإدارية.

وفي هذا المناخ, يجد الصحفيون/ات أنفسهم يواجهون صعوبات متزايدة في أداء مهامهم, ويتعرضون إلى مضايقات ميدانية مباشرة في ظل حالة الفراغ الذي يشهده نظام الاعتماد الصحفي وهو ما جعل بعض الجهات تشكك في الهوية الصحفية للصحفيين/

ات وتعرضهم إلى حالات المنع ومحاولات تحرير محاضر في حقهم في وقت تعجز فيه الإدارات المعنية عن توفير التراخيص القانونية للصحفيين/ات خاصة ممثل وسائل الإعلام الأجنبية.

وترى النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أن تواصل هذا الارتباك الإداري، وخاصة غياب تراخيص العمل بالنسبة للمؤسسات الأجنبية، يعكس ضبابية في سياسات الدولة تجاه الإعلام الدولي، ويثير تساؤلات جدية حول مدى التزامها بحرية العمل الإعلامي للمراسلين الأجانب في تونس. كما يسجل تواصل تأخر إسناد بطاقات الاحتراف الصحفي للصحفيين المحليين، ونحن على مشارف نهاية سنة 2025، ما ينذر بأزمة حقيقية تتعلق بالاعتراف بالهوية المهنية للصحفيين/ات في ظل تعطل عمل اللجنة المستقلة لإسناد البطاقة المهنية.

وتخشى النقابة أن يكون استمرار هذا الوضع أحد أوجه التضييق غير المباشر على حرية الإعلام، خاصة في ظل غياب حلول عملية لإصلاح الإطار التنظيمي والإداري.

وتدعو النقابة من جديد السلطات العمومية وكافة المؤسسات الإعلامية إلى مراجعة سياساتها في التعامل مع المعلومة، وضمان حق الصحفيين في الحصول عليها ونشرها بحرية، باعتبار ذلك من ركائز حرية الصحافة ومن مقومات الشفافية والمساءلة الديمقراطية.

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

الجـــانب الإحصائي

ارتفع نسق الاعتداءات على الصحفيين/ان خلال شهر سبتمبر 2025 مقارنة بشهر أوت المنقضي، حيث سجلت وحدة الرصد 13 اعتداء في حق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات من أصل 15 إشعار بحالة وردت على الوحدة عبر الاتصالات الهاتفية ومتابعات الشكاوى الواردة على النقابة ومتابعة شبكات التواصل الاجتماعي والاتصال المباشر مع الصحفيين/ات. وأحالت الوحدة شكايات للجان النقابة لعدم ارتباطها باختصاص عملها.

وكانت الوحدة قد سجلت خلال شهر أوت المنقضي 9 اعتداءات في حق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين من أصل 13 إشعارا بحالة ورد عليها.

تطور الاعتداءات خلال الستة أشهر الأخيرة وتوزعها كما يلي:

وقد طالت الاعتداءات 16 ضحية، توزعوا حسب النوع الاجتماعي إلى 7 إناث و9 ذكور من ضمنهم 12 صحفيين/ات و4 مصورين صحفيين.

توزيع عدد الضحايا حسب النوع الاجتماعي

7 اناث

9 ذكور

توزيع عدد الضحايا حسب الخطة الوظيفية

4 مصور صحفي

12 صحفي

يمثل ضحايا الاعتداءات 12 مؤسسة إعلامية توزعت إلى 5 قنوات إذاعية و4 قنوات تلفزية و2 مواقع الكترونية وصحيفة مكتوبة وحيدة.

4 قنوات تلفزية

5 قنوات اذاعية

2 مواقع الكترونية

1 صحيفة مكتوبة

وقد طالت الصحفيين ضحايا الاعتداءات خلال شهر سبتمبر 2025، 4 حالات حجب معلومات و4 حالات منع من العمل 2 حالات مضايقة. كما تعرض الصحفيون/ات إلى حالة تحريض وحالة تهديد وحالة اعتداء لفظي.

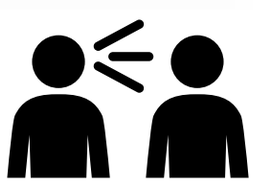
2
حالات مضايقة

4
منع من العمل

4
حجب معلومات

وعاد الأمنيون لتصدر قائمة المسؤولين عن هذه الاعتداءات وكانوا مسؤولين عن3 مناسبات ومواطنون ومسؤولون محليون في 2 مناسبات لكل منهما. كما كان كل من جهات قضائية وأصحاب مؤسسات إعلامية وإعلاميون ومجهولون ومسؤولون حكوميون ولجان تنظيم مسؤولون عن اعتداء وحيد لكل مهم.

1
أصحاب مؤسسات اعلامية

1
جهات قضائية

2
مواطنون

2
مسؤولون محليون

3
أمنيون

1
لجان تنظيم

1
مجهولون

1
مسؤولون حكوميون

1
اعلاميون

وقد حصلت الاعتداءات في الفضاء الحقيقي في 11 مناسبة وفي الفضاء الافتراضي في مناسبتين.

وقد توزعت الاعتداءات جغرافيا إلى 10 حالات في ولاية تونس و2 حالات في ولاية نابل وفي حالة وحيدة بولاية سوسة.

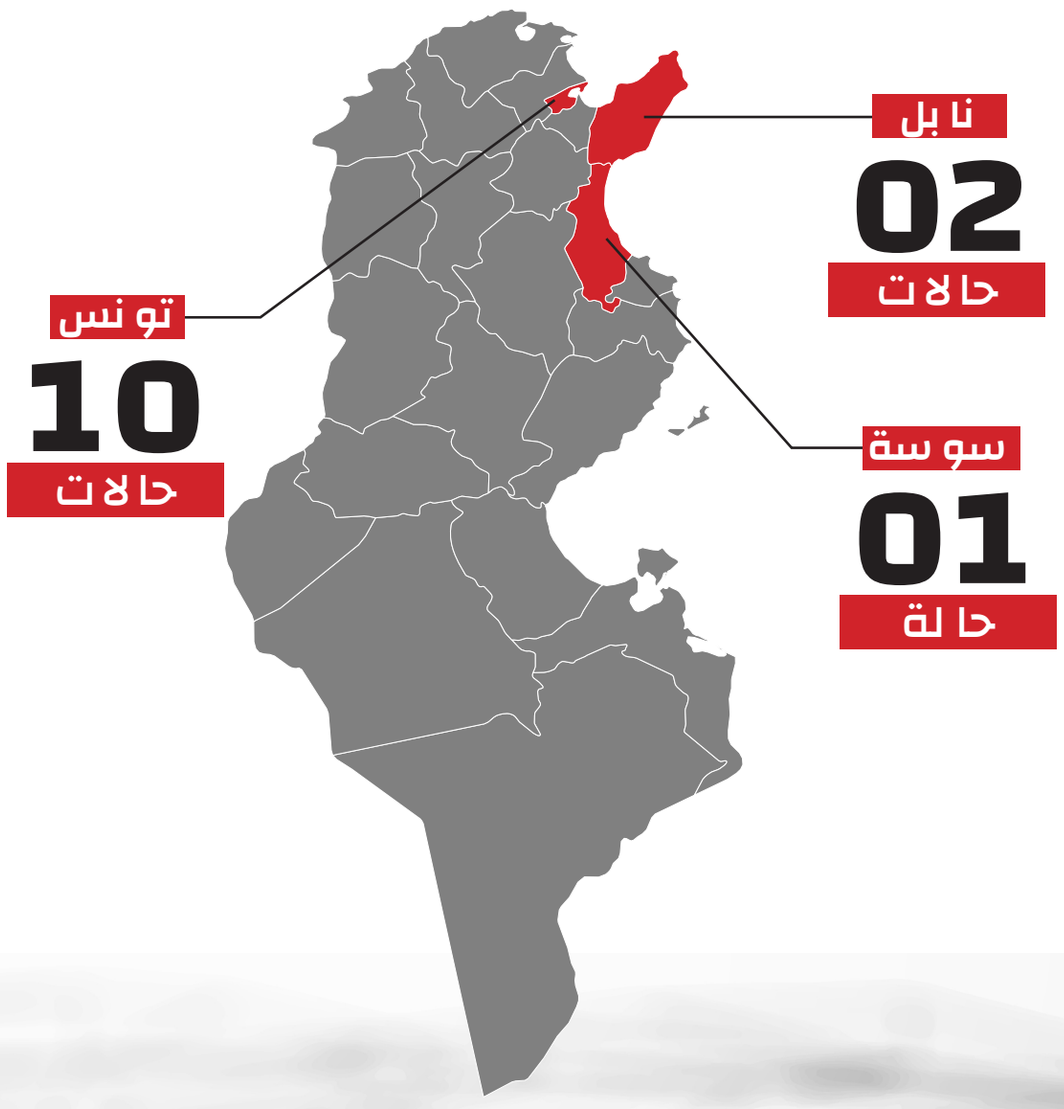

أزمة المعلومات تتواصل

تواصلت خلال شهر سبتمبر 2025 حالات حجب المعلومات والمنع من العمل ما عطل الحصول على المعلومة ووضع الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات أمام تحديات القيام بدورهم في خدمة الجمهور وتقديم المعلومات الدقيقة والآنية له.

وقد عادت للصدارة الاعتداءات الأمنية والمطالبة بالتراخيص ووصل الأمر حد السعي نحو تحرير محاضر استرشادية في حقهم خاصة ممثلي وسائل الإعلام الأجنبية. كما تواصل فرض الحصول على ترخيص مسبق للحصول على التصريحات الصحفية خاصة لدى الهياكل والمؤسسات والسلطات العمومية.

منع من العمل بالمحكمة الابتدائية تونس1

منع أعوان الأمن بالمحكمة الابتدائية تونس 1 الصحفية بإذاعة «موزاييك أف أم» أميرة محمد يوم 30 سبتمبر 2025 من الدخول للعمل على تغطية جلسة محاكمة المحامية والاعلامية سنية الدهماني بعد استشارة وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية تونس 1.

وغادرت الصحفية المكان دون أن تتمكن من أداء عملها.

منع صحفيين من العمل في تونس

منع أعوان أمن بالمنزه السادس بتونس العاصمة الفريق الصحفي لقناة «العربية» المتكون من الصحفي وليد عبد الله والمصور الصحفي رامي الجمل في 11 سبتمبر 2025 خلال

تصويره تقريرا في الشارع. حيث طالب أعوان الأمن الفريق الصحفي الاستظهار بترخيص التصوير الصادر عن مكتب الاتصال برئاسة الحكومة وفور إعلامهم بتأخر إصدار التراخيص طالب أعوان الأمن الصحفي بمرافقتهم إلى مركز الأمن إلا أنه رفض ذلك وغادر المكان دون التمكن من أداء عمله.

منع صحفيين من العمل بملعب الشاذلي زويتن

منع أعوان أمن في 71 سبتمبر 5202 مجموعة من الصحفيين/ات من دخول ملعب الشاذلي زويتن لتغطية مباراة النادي الإفريقي وفريق شبيبة العمران لحساب الجولة السادسة من الدوري التونسي للمحترفين. وطالب أعوان الأمن الصحفيين الاستظهار بترخيص الإذن بمهمة لتمكينهم من الدخول رغم عدم العمل به في باقي الملاعب

وقد تواصلت وحدة الرصد مع خلية الأزمة بوزارة الداخلية لحل الإشكال وقد تم تمكين الصحفيين/ات من حقهم في العمل بالملعب. وقد طال المنع كلا من:

- المصورة الصحفية بجريدة «esserp al» سلمى القيزاني
- الصحفية المستقلة وصال الكلاعي
- الصحفي بـ «الإذاعة التونسية» مكرم الهداجي

منع صحفيين من العمل في حلق الوادي

منع أعوان أمن بحلق الوادي من تونس العاصمة فريق عمل قناة «فرنس 24» المتكون من الصحفي نور الدين المباركي والمصور الصحفي رياض التزركي في 24 سبتمبر 2025 من تصوير تقرير في الشارع العام حول وفاة الممثلة كلاوديا كاردينال. حيث طالب أعوان الأمن الفريق الصحفي بالاستظهار بالتراخيص فأوضح الصحفي نور الدين المباركي أن رئاسة الحكومة

أوقفت مؤقتا إصدار تراخيص العمل للمؤسسات الأجنبية منذ أكثر من شهرين. وقد سلم الفريق الصحفي بطاقات اعتماده وبطاقات تعريفهم للأمنيين وطالب الأمنيون الصحفيين بالتنقل إلى مركز الشرطة بحلق الوادي. وقد تواصلت إدارة الإعلام برئاسة الحكومة بطلب من الصحفي مع مركز الأمن لتأكيد الإيقاف المؤقت للتراخيص ولكن رئيس المركز أصر على أن يوقع الصحفيون على محضر بحث استرشادي وهو ما رفضه الفريق الصحفي وغادر الفريق الصحفي مركز الأمن إثر ذلك.

حجب معلومات من التلفزة التونسية

تخلفت التلفزة التونسية يوم 7 سبتمبر 2025 عن تغطية وصول أسطول الصمود العالمي لكسر الحصار عن مدينة غزة القادم من اسبانيا إلى ميناء سيدي بوسعيد بتونس وهو ما حرم المواطنين التونسيين من حقهم في المعلومة ومن التمكن مواكبة الحدث المهم الذي شهدته تونس عبر المؤسسات الإعلامية العمومية.

حجب معلومات في مواضيع التربية

تعرضت الصحفية سهام عمار مراسلة إذاعة «موزاييك أف أم» بنابل في 11 سبتمبر 2025 إلى حجب معلومات من قبل مكتب الاتصال بوزارة التربية إثر إرسالها طلب إذن بتعيين مسؤول عن وزارة التربية بجهة نابل للتصريح لها حول الاستعدادات للعودة المدرسية.

حيث تواصلت الصحفية مع المندوب الجهوي للتربية لتمكينها من التصريح فطلب منها الحصول على إذن من الوزارة. ورغم مراسلة الوزارة إلا أنها لم تتلقى أي إجابة.

حجب معلومات في مواضيع مرتبطة بالسياحة

تعرضت الصحفية سهام عمار مراسلة إذاعة «موزاييك أف أم» بنابل في 27 سبتمبر 2025 إلى التغييب من قبل المندوبية الجهوية للسياحة خلال تغطية اليوم العالمي للسياحة. حيث لم يتم إبلاغ الصحفية بموعد التظاهرة ما عطل حصولها على المعلومة وحرم المؤسسة من التغطية. وقد تواصلت وحدة الرصد مع المندوب الجهوي للسياحة الذي أكد عدم علمه بالموضوع واعدا بتفادي هذا الخطأ الاتصالي في قادم الأيام.

حجب معلومات في ولاية سوسة

امتنعت ولاية سوسة حتى 23 سبتمبر 2025 عن الاستجابة لطلب الحصول على تصريح من قبل مسؤول جهوي تقدمت به رئاسة تحرير برنامج «صباحنا خير» الذي يبث على إذاعة «كنوز أف أم» في 15 سبتمبر 2025. حيث تقدمت ريم التريكي، رئيسة تحرير البرنامج بطلب للحصول على تصريح من كاتب عام ولاية سوسة حول وضعية اجتماعية بالمنطقة لكنها لم تتلقى أي رد من الولاية ثم بعد أكثر من أسبوع تواصل معها المسؤول وطلب منها إعادة ارسال طلب الحصول مرة أخرى لانتهاء آجال الطلب الأول فرفضت ذلك.

مضايقات تطال الصحفيين/ات

تواصلت المضايقات في حق الصحفيين/ات خلال شهر سبتمبر 2025 والتهديدات وحملات التحريض والاعتداءات اللفظية ما جعل أزمة أمن وسلامة الصحفيين تتعمق وهو ما يجعل الصحفيين عاجزين عن القيام بأدوارهم المجتمعية في إطار من الحرية والاستقلالية.

اعتداء لفظي يطال وجدي بن مسعود

تعرض الصحفي بموقع «بوابة تونس» وجدي بن مسعود في 7 سبتمبر 2025 لاعتداء لفظي من قبل أحد أعضاء لجنة تنظيم أسطول الصمود المغاربي خلال تصويره لوصول بواخر أسطول الصمود العالمي إلى ميناء سيدي بوسعيد. حيث وإثر تصاعد وتيرة النقاش مع أحد المسيرين تقدم منه أحد المنظمين وعمل على الإساءة له متهم إياه بقلة الأدب والسعي إلى التخريب.

مضايقة تطال فريق عمل قناة الجزيرة

ضايق أحد المواطنين في 9 سبتمبر 2025 الفريق الصحفي لـ «قناة الجزيرة» المتكون من الصحفي سيف الدين بوعلاق والمصور الصحفي أمين بن نجمة خلال مداخلة بو علاق المباشرة ضمن تغطيته لأسطول الصمود العالمي المساند لقطاع غزة من أمام ميناء سيدي بوسعيد. وقد قام المواطن بالتشويش على عمل الصحفي واتهامه بالكذب والتلفظ

بألفاظ خادشة وهو في المباشر. اوقد باشر الصحفي الإجراءات القانونية في حق المعتدي عليه وعملت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية على دعمه قانونيا

مضايقة لصحفية واعتداء لفظي عليها

عمد صاحب إحدى شركات الإنتاج إلى مضايقة الصحفية أنيسة مكشاح في 12 سبتمبر 2025 وتوجيه رسائل صوتية لها فيها ثلب ومس من الكرامة الإنسانية على خلفية امتناع الصحفية عن مواصلة العمل لفائدة شكرته وانطلاق عملها في شركة أخرى. وقد باشرت الصحفية الإجراءات القانونية في حق المعتدي عليها وعملت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية على دعمها قانونيا.

تحريض على جهان نصري

عمدت صفحة على شبكة التواصل الاجتماعي «فايس بوك» في 20 سبتمبر 2025 إلى التحريض على الصحفية المستقلة جيهان نصري وتشويهها ونشر معطياتها الشخصية على خلفية صفتها الصحفية.

وقد وجهت الصفحة تهديدات للصحفية وعملت على نشر صور من صفحة الفيس بوك الخاصة بها واتهمتها بتهم لا علاقة لها بالواقع كمحاولة تشويه الدولة ورموزها. وقد بدأت الصحفية إجراءات التتبع في حق المعتدين عليها بدعم وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية.

استهداف لمحمد اليوسفي من مجهولين

تعرضت سيارة رئيس تحرير موقع الكتيبة محمد اليوسفي في 26 سبتمبر 2025 إلى التخريب أمام منزله من قبل مجهولين

حيث تم تهشيم البلور الأمامي للسيارة. كما تعرضت نفس السيارة إلى اعتداء ثان بعد يومين وقد تم استهداف السيارة دونا عن بقية السيارات بمرأب السيارات أمام منزله.

ولم يتمكن الصحفي من التعرف على المعتدين نتيجة افتقار المكان لكاميرات مراقبة، ولكن تم استهداف سياراته ليس بغرض السرقة وإنما التخريب وقام الصحفي بإبلاغ السلطات الأمنية وتحرير محضر في الغرض.

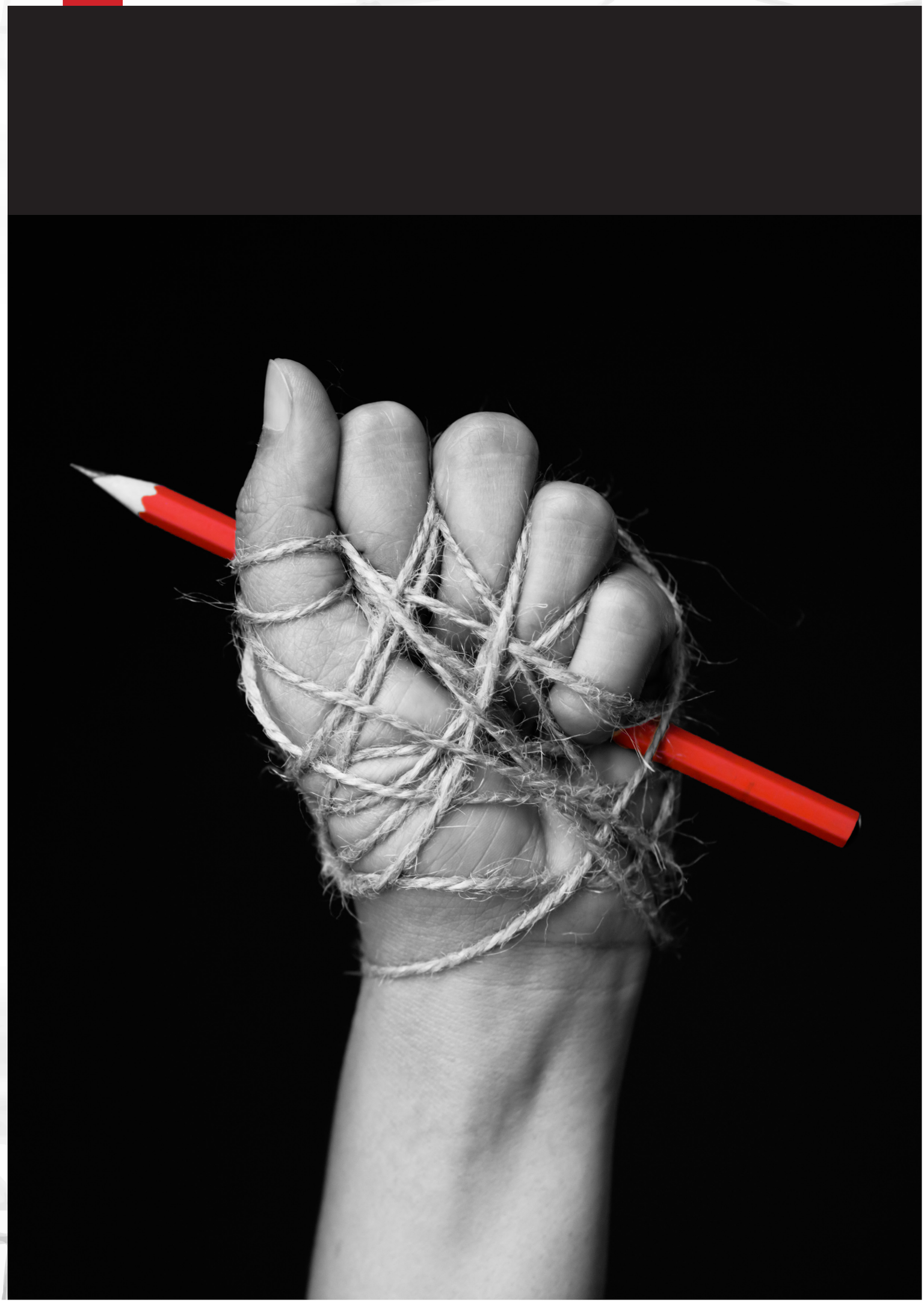

التعليق القانوني

شهد شهر سبتمبر المنقضي عديد الأحداث في علاقة بالعمل الصحفي، ولعل ما لفت الإنتباه كان مرور ما يزيد عن 500 يوم قضاها الصحفيان مراد الزغيدي وبرهان بسيس وراء القضبان بسبب عملهما الصحفي. كما إنتشر خبر دخول الصحفية شذى الحاج مبارك في إضراب عن الطعام إحتجاجا على سجنها وظروفها الصحية.

وتعاني المكاتب الصحفية الأجنبية في تونس منذ مدة من صمت الإدارة بخصوص تجديد رخص عملها الشهرية رغم حصولها على الإعتماد للعمل. ومن شأن هذا الصمت أن يؤدي إلى عرقلة عمل وسائل الإعلام الأجنبية في بلادنا ويؤثر على حق المواطن في إعلام تعددي متنوع. وخاصة في ظل عولمة وسائل الإعلام والانتشار الواسع لمصادر الأخبار الكاذبة.

إلغاء تجريم جنح الصحافة:

يوجد اليوم تيار عالمي يدعو بقوة إلى إلغاء التجريم مطلقا في جنح التعبير بإستثناء حالات التهديد والتحريض والتحرش والدعاية إلى العنف والإرهاب وجرائم القتل. وقد أرسى المرسوم 115 مقاربة وسطية بين تجريم التعبير وإلغاء التجريم بشأنه، وإعتمدت هذه المقاربة على ثلاث إتجاهات:

- إتجاه أول ألغى فيه المرسوم عديد الجنح كانت واردة بمجلة الصحافة لسنة 1975 ومنها جنحة ثلب الهيئات الرسمية
- إتجاه ثان إقتصر فيه المشرع على الإكتفاء بعقوبات مالية بخصوص بعض الجنح مثل الثلب والسب والشتم ونشر وثائق التحقيق قبل تلاوتها في جلسة علنية أو نشر أخبار زائفة من شأنها أن تنال من صفو النظام العام

- إتجاه ثالث إعتبر فيه المشرع بعض الجنح لا تدخل في نطاق الحق العام وتبقى من مشمولات الدعوى الخاصة بحيث يكون الشخص المعني هو المتحكم في الدعوى والنيابة العمومية هو طرف يقع إستدعاؤه أمام المحكمة مباشرة، وأبرز مثال على ذلك قضايا ثلب الأفراد في المرسوم 115.

وفي كل هذه الحالات فإن بإمكان ضحية جنح الصحافة القيام بالدعوى المدنية والمطالبة بالتعويضات المالية المناسبة. ويعتقد فقهاء القانون دائما أن العقوبات المالية والتعويضات المدنية كفيلة بردع من يسيء إستخدام التعبير ووسائل الإعلام و الإتصال ويوجهها في غير الوجهة التي أنشات لأجلها. وكانت غاية المرسوم 115 هو القطع نهائيا مع التوجه العقابي لمجلة الصحافة لسنة 1975 وتكريس مبادئ حرية التعبير والصحافة الواردة بالميثاق العالمي لحقوق الإنسان وبالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وليتم تطبيق القواعد الجديدة للمرسوم فإنه من الضروري أن يكون القاضي عارفا ومتشبعا بالمعايير الدولية للحقوق الأساسية للإنسان ومنها حقه في حرية التعبير وحقه في النفاذ إلى المعلومات والحماية القانونية لواجب الإعلام المحمول على الصحفيين. وفي دول العالم المتمدن والديمقراطي يطرح السؤال التالي بإستمرار: كيف يمكن التوفيق ما بين التتبعات والأحكام القضائية في مجال الصحافة وما بين إحترام ضمانات حرية التعبير والحق في النفاذ إلى مصادر الخبر؟ وكيف يمكن تنظيم العلاقات المهنية ما بين السلطة القضائية حامية النظام العام والسلطة الرابعة التي هي مصدر الأخبار والمعلومات؟

في الدول الديمقراطية تتدخل الدولة والسلطات العمومية لضمان وحماية الحق في الإعلام للمواطنين، كما تحمي التطبيق الفعلي لحرية نشر وبث الأخبار من قبل الصحفيين والإعلاميين. وفي تونس فإن الإشكال جدي بهذا الخصوص لأن الأمور تتطور في مناخ من الصراع والتأزم ما بين السلطات العمومية والصحافة، بحيث آل الأمر إلى تواتر محاكمات الصحفيين وتسليط أشد العقوبات على بعضهم. ومازال القضاء التونسي يتعامل مع الجنح الصحفية تماما كما

يتعامل مع قضايا القذف والسب والشتم ما بين الأفراد العاديين ولا يتم الأخذ بعين الإعتبار لخصوصيات المهنة الصحفية والظروف التي يعمل فيها الصحفي ولمبدأ حسن النية الصحفية. ورغم إقرار مبدأ الدعوى الخاصة في قضايا الثلب في المرسوم 115 فإن النيابة العمومية كثيرا ما تتعهد تلقائيا بتتبع الصحافيين في غياب أي دعوى مرفوعة من قبل الشخص المستهدف. ويؤشر التعهد التلقائي بتتبع الصحافيين إلى بأن السلطات السياسية مهتمة بالجنح الصحفية وتتبع إزاءها سياسة جزائية مضبوطة سلفا، وهذا ما يفسر وجود صحفيين ومعلقين رهن الإيقاف. والإعتقاد السائد اليوم أن إلغاء تجريم الجنح الصحفية وعدم حبس الصحفيين ليس قريبا وأن الطريق مازال طويلا، وعلى الدولة أن تأخذ بعين الإعتبار أمنيات الصحفيين في إلغاء العقوبات التي تستهدفهم من خلال تطبيق المرسوم 115 والكف عن تطبيق المجلة الجزائية والنصوص القانونية الأخرى التي تضم أحكاما تجريمية للعمل الصحفي.

دور وسائل الإعلام الدولية:

يقصد بوسائل الإعلام الدولية منصات الإتصال التي تبث الأخبار والتحقيقات والترفيه وغيره من المحتويات على مستوى دولي وتجاه جمهور عالمي متعدد القوميات. وتلعب وسائل الإعلام المذكورة دورا محوريا في الربط ما بين الشعوب ونشر المعلومات والثقافات خارج الحدود الوطنية.

وتساهم تلك المؤسسات في تغطية الأحداث العالمية لفائدة جمهور واسع وفي الربط الثقافي من خلال توزيع العناصر الثقافية مثل الموسيقى والسينما بما يساهم في التفاهم ما بين الثقافات. وتساهم وسائل الإعلام في التعريف بالدول وبثقافاتها وعاداتها ونشر الأخبار المتعلقة بها بما يزيد في إشعاعها على المستوى العالمي. ومن خلال وسائل الإعلام الدولية يتعرف الصحفيون المحليون على قواعد جديدة للعمل الصحفي مختلفة عن القواعد التي يطبقونها في مجال الصحافة الوطنية، كما يؤهلهم ذلك لإكتساب خبرات مهمة تفيدهم في مسيرتهم المهنية و يمكن أن تأهلهم للعمل في مؤسسات أخرى . ومنذ 2011 أصبحت السلطات التونسية تسمح للمؤسسات الإعلامية الدولية بإفتتاح مكاتب في

تونس وتشغيل صحفيين تونسيين وطواقم فنية رغم بعض العراقيل التي نشهدها من حين إلى آخر في علاقة بحرية عمل تلك المكاتب.

وفي عالم مفتوح انضاف إليه العنصر الرقمي أصبح من الصعب وضع حواجز أمام إنتشار الأخبار والمعلومات ، ومن شأن عرقلة عمل الصحافة الدولية أن يعطي الإنطباع بعدم إحترام البلد المعني لحرية الصحافة و الإعلام بما يؤدي إلى تغذية الإشاعات والأخبار الكاذبة حوله .ولعل أبرز مثال على ذلك دولة كوريا الشمالية التي تنتشر حولها أخبار هي أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة وذلك بسبب إنغلاقها الإعلامي وعدم السماح لصحافتها الوطنية وللإعلام الدولي بالقيام بأدوارها .ويمكن في هذا الباب مقارنتها بجارتها كوريا الجنوبية التي تعيش في ظل الإنفتاح الإعلامي لنعرف الفارق الذي يمكن أن تصنعه وسائل الاعلام ووسائل الإتصال بالنسبة إلى صورة أي دولة وسمعتها في العالم. ولنذكر دائما أن تطور الإقتصاد والسياحة والإستثمار الخارجي مرتبط بالصورة التي يعكسها الإعلام الدولي بالنسبة إلى أي بلد، فالمستثمرون والسياح لا يمكن أن يغامروا بالاستثمار او بزيارة بلد لا يعرفون عنه شيئا أو تروج حوله معلومات زائفة وغير دقيقة. وعليه فإن على السلطات التونسية أن تكرس حرية العمل بالنسبة للمؤسسات الإعلامية الدولية وأن تنفتح عليها وتزودها بالمعلومات المفيدة حول بلادنا بما يكون له الأثر الإيجابي على إقتصادنا وسياساتنا وصورتنا في الخارج. وإن أسوء السياسات هي معاداة الإعلام ومحاولة عرقلة حريته في العمل لأن ذلك سيؤدي إلى نتائج عكسية لا يستفيد منها أحد.

التـــــــــوصيـــــــــات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما أوردته من تفاصيل حول الاعتداءات على الصحفيين خلال شهر سبتمبر 2025 فإنها توصي :

رئاسة الحكومة التونسية ب:

- تفعيل هيئة النفاذ إلى المعلومة في أقرب الآجال عبر إعادة إلحاق موظفيها وتمكينها من الموارد البشرية واللوجستية الضرورية لممارسة مهامها القانونية.
- الغاء المنشورين عدد 19 وعدد 4 وكل القيود المفروضة على حصول الصحفيين/ات على التصريحات الصحفية من ذلك «استمارة طلب عمل إعلامي» التي فرضتها بعض الوزارات على الصحفيين/ات.
- تدريب الناطقين الرسميين والمكلفين بالإعلام في المنشآت والمؤسسات العمومية والوزارات على مبادئ الشفافية والتواصل مع الصحافة، بهدف تحسين جودة المعلومة الرسمية ومكافحة الأخبار الزائفة.

مجلس نواب الشعب ب:

- تسريع النظر في مشروع تعديل المرسوم 54 للحد من التكلفة الباهظة التي يدفعها المعبرون عبر سلب حريتهم وإنتاج رقابة ذاتية مفروضة على المحتويات المنشورة في الفضاء الرقمي
- تسريع النظر في مشروع قانون هيئة الاتصال السمعي البصري لإحياء الهيئة وعودتها إلى دورها التعديلي الأساسي في المشهد السمعي البصري.
- تسريع النظر في مشروع قانون «إحداث خطة مدرس مادة التربية على وسائل الإعلام والاتصال» والذي سيخلق بيئة آمنة للتعامل مع

المحتويات الإعلامية من قبل الأطفال وفهم أكبر لمخاطر المعلومات الزائفة والمضللة التي أغرقت المشهد على شبكات التواصل الاجتماعي.

وزارة الداخلية التونسية ب:

- تعزيز دور خلية الأزمة في الاستجابة الفعالة للتبليغات الواردة عليها وتطوير آليات الشراكة مع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين.
- التنسيق المؤسساتي مع رئاسة الحكومة فيما يتعلق بأزمة التراخيص وتعميم المعطيات على الأعوان الذين يعودون لها بالنظر.

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens snjt

تقرير شهر سبتمبر 2025

النقـابة الوطنية للصحفيين التونسيين

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية